

المحاضرة الثالثة : الاطار القانوني وأجهزة دعم المقاولات في الجزائر

الإطار القانوني لإنشاء المؤسسات (التسجيل، التراخيص)

تمثل البيئة القانونية (legal environment) حجر الزاوية في بناء أي منظومة استثمارية فعالة. في الجزائر، حدد قانون الاستثمار رقم 18-22 لسنة 2022 الإطار العام لإنشاء المؤسسات الاقتصادية من خلال تبسيط إجراءات التسجيل (registration) والتراخيص (licensing)، مع إنشاء "الشباك الوحيد" (one-stop shop) كآلية لتقليص البيروقراطية وتسهيل ولوج المستثمرين الجدد إلى السوق. (AAPI, 2022) يخضع تسجيل المؤسسة في الجزائر لإجراءات محددة تشمل التسجيل في المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) والحصول على الرقم التعريفي الجبائي (NIF)، إلى جانب التصريح بالنشاط لدى السلطات المحلية. وتُمنح التراخيص القطاعية (sectoral licenses) قبل الوزارات المختصة تبعاً لطبيعة النشاط (صناعي، تجاري، أو خدمي)، وهو ما يضمن التوازن بين حرية الاستثمار ومتطلبات الرقابة القانونية (Djilali & Benabdelkrim, 2023).

من الناحية التنظيمية، يهدف المشرع الجزائري إلى تعزيز مبدأ "حرية المبادرة" (freedom of enterprise) عبر إزالة العوائق الإدارية التي كانت تقيّد المقاولات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). كما ينص القانون على إمكانية إيداع ملفات التأسيس إلكترونياً، وهو ما ينسجم مع التوجه نحو التحول الرقمي للإدارة العمومية. (digital transformation) هذه الإجراءات لا تقتصر على الجوانب الشكلية، بل ترسخ ثقة المستثمر (investor confidence) في استقرار النظام القانوني وشفافيته، ما يجعل الإطار القانوني الجزائري أقرب إلى النماذج الدولية الحديثة في تيسير الأعمال (World Bank, 2023).

◆ المحور الثاني: الحوافز الضريبية والتنظيمية للمستثمرين الصغار

تعتمد الجزائر سياسة تشجيعية واسعة للمستثمرين الصغار (small investors) من خلال نظام حوافز ضريبية وتنظيمية (tax and regulatory incentives) يهدف إلى دعم ريادة الأعمال (entrepreneurship) وتنويع الاقتصاد الوطني. ينص قانون الاستثمار 18-22 على إعفاءات ضريبية (tax exemptions) تمتد من ثلاث إلى عشر سنوات، تشمل الضريبة على الأرباح

(corporate income tax) والضريبة على النشاط المهي (TAP) والرسوم الجمركية على المعدات المستوردة للمشاريع الإنتاجية. (AAPI, 2022) كما يميز القانون بين ثلاث مناطق استثمارية رئيسية: المنطقة العادية، والمنطقة المستهدفة بالتنمية الجهوية (regional development zones)، والمناطق الاستراتيجية ذات الأولوية (priority zones)، حيث تتفاوت نسب الدعم والإعفاء حسب مستوى التنمية في كل منطقة. أما الحوافز التنظيمية، فتشمل تسهيلات إدارية (administrative facilitation) للمشاريع الناشئة، كإمكانية الحصول على الرخص الأولية بسرعة عبر المنصات الرقمية، وإعفاء المشاريع الصغيرة من بعض المتطلبات التنظيمية الصارمة المطبقة على الشركات الكبرى (Benyoucef, 2024). كما تمنح الحكومة امتيازات إضافية للمستثمرين الشباب (young entrepreneurs) ضمن برامج "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)"، تشمل قروضًا بدون فوائد ودعمًا في دراسات الجدوى (feasibility studies) وتُظهر هذه الحوافز توجهًا نحو اقتصاد أكثر شمولية (inclusive economy) يوازن بين متطلبات السوق والتكافؤ الاجتماعي.

◆ المحور الثالث: حقوق والتزامات المقاول أمام الدولة والربائن

يتمتع المقاول في الجزائر بمجموعة من الحقوق القانونية (legal rights) التي تكفل له حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وفق أحكام القانون. من أبرز هذه الحقوق الحق في الضمان القانوني للاستثمار (investment guarantee)، والحق في تحويل الأرباح ورأس المال بحرية (capital repatriation)، إضافة إلى الحق في اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي (international arbitration) في حالة النزاع. (Chambers & Partners, 2023) كما يتمتع المستثمر المحلي والأجنبي بمبدأ "المعاملة المتكافئة" (equal treatment)، وهو مبدأ دستوري ترعاه المادة 3 من قانون الاستثمار (18-22). هذه الحقوق تهدف إلى خلق بيئة قانونية مستقرة وشفافة، تجذب المستثمرين وتحد من المخاطر السياسية والتنظيمية. في المقابل، يتحمل المقاول التزامات قانونية متعددة (legal obligations) تجاه الدولة والربائن، منها الالتزام بالتصريح الضريبي المنتظم (tax declaration)، واحترام معايير العمل والصحة والسلامة المهنية (occupational safety standards)، وضمان شفافية المعاملات التجارية. كما يلتزم بتطبيق قانون حماية المستهلك (Consumer Protection Law) الذي ينص على معايير الجودة والشفافية في الأسعار والإعلانات. وقد شددت الدراسات القانونية الجزائرية على ضرورة التوازن بين الحقوق والتزامات لضمان استدامة العلاقة بين الدولة والمستثمرين (Mebarki,

(2023) بذلك، يتحقق مفهوم "الحوكمة القانونية (legal governance)" كآلية لضمان استمرارية المشاريع واحترام قواعد المنافسة النزيهة.

◆ المحور الرابع: إجراءات الامتثال والشفافية

أضحت مبادئ الامتثال (compliance) والشفافية (transparency) من الشروط الجوهرية في بيئة الأعمال الجزائرية المعاصرة. فالمقاولات، خاصة الناشئة منها، مطالبة بتطبيق معايير التقارير المالية (financial reporting standards) والالتزام بالقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد (anti-corruption laws) وغسل الأموال (anti-money laundering). تفرض هذه الإجراءات على المقاولات اعتماد نظام محاسبي منظم (accounting system) يتيح للدولة تتبع تدفقات رأس المال وتقييم الأداء المالي بدقة. (Khellaf & Tazrout, 2022) كما أن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تشرف على متابعة مدى التزام المؤسسات بمعايير الشفافية في الصفقات والتعاملات العمومية.

تعتبر الشفافية كذلك عاملاً حاسماً في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين (investor trust) وتحسين تصنيف الجزائر في مؤشرات مناخ الأعمال العالمية. في هذا الإطار، تم إدراج التزامات جديدة على المستثمرين لتقديم تقارير دورية إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) حول مدى تنفيذ المشاريع، ما يعزز الرقابة الوقائية (preventive control) ويحد من سوء التسيير. من جهة أخرى، أظهرت الدراسات الحديثة أن الامتثال التنظيمي (regulatory compliance) أصبح أحد معايير التقييم الرئيسية في برامج التمويل والدعم للمؤسسات الصغيرة (Boulahia, 2024)، ما يجعل الالتزام بالشفافية ليس خياراً بل ضرورة استراتيجية لبقاء المقاول في السوق.

◆ المحور الخامس: كيف تستغل القوانين لصالح انطلاق المشروع

يمثل الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر ليس فقط مجموعة من الالتزامات، بل فرصة استراتيجية يمكن للمقاول الذكي استغلالها لصالحه. إذ يسمح القانون 22-18 للمستثمر بالاستفادة من المزايا الجمركية والضريبية شريطة تحديد نشاطه ضمن القطاعات ذات الأولوية (priority sectors) مثل الصناعة التحويلية، الزراعة الحديثة، والابتكار التكنولوجي (AAPI, 2022). (technological innovation) كما أن إنشاء الشركات ضمن مناطق التنمية الجهوية يمنحها إعفاءات إضافية وتسهيلات في الحصول على العقار الصناعي. بالتالي، يمكن

للمقاول أن يوجّه مشروعه قانونيًا نحو القطاعات والمناطق التي تمنحه أقصى قدر من الامتيازات.

علاوة على ذلك، تُعتبر المعرفة الدقيقة بالقوانين (legal literacy) عاملاً تنافسيًا في حد ذاته، إذ تتيح للمقاول تجنب المخاطر القانونية وتسهيل تعاملاته مع الإدارة والممولين. ويُظهر تحليل نماذج المقاولات الناجحة في الجزائر أن المشاريع التي بُنيت على فهم واضح للإطار القانوني كانت أكثر استقرارًا وقدرة على التوسع. (Bensalem, 2023) استغلال القوانين لا يعني التحايل عليها، بل توظيفها كأداة للتخطيط الاستراتيجي (strategic planning tool)، خاصة في المراحل الأولى من المشروع، لضمان الانطلاق الآمن والمستدام في بيئة تنافسية متغيرة.

أجهزة دعم المقاولات في الجزائر

المحور السادس: أنواع أجهزة الدعم (الحاضنات، المسرّعات، الصناديق، غرف التجارة)

تُعتبر أجهزة دعم المقاولات (Entrepreneurial Support Mechanisms) أحد الركائز الأساسية لتطوير النسيج المقاوَلاتي في الجزائر. فقد تبنت الدولة منذ سنة 2020 سياسة وطنية جديدة تهدف إلى إنشاء منظومة دعم متكاملة تشمل حاضنات الأعمال (Business Incubators)، مسرّعات النمو (Accelerators)، صناديق التمويل العمومي والخاص (Funding Funds)، وغرف التجارة والصناعة (Chambers of Commerce and Industry). تُعدّ الحاضنات المرحلة الأولى في دورة حياة المقاول، حيث توفر الدعم في صياغة الفكرة، إعداد خطة العمل (Business Plan)، وتقديم التكوين الإداري والتقني. وتوجد في الجزائر أكثر من 120 حاضنة، أغلبها جامعية بإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, 2024). أما المسرّعات فتركّز على المشاريع التي تخطّت مرحلة التأسيس وتحتاج إلى تمويل للنمو والتوسّع، مثل IncubMe وAlgeria Venture، اللتين تعملان وفق نماذج شراكة بين القطاعين العام والخاص. (PPP)

من جهة أخرى، تلعب الصناديق التمويلية مثل الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FNSE-PME) والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) دورًا جوهريًا في تمويل المشاريع عبر منح وقروض بدون فوائد. وأخيرًا، تمثل غرف التجارة والصناعة (CCI) حلقة وصل بين المقاولات والدولة، عبر تسهيل التسجيل التجاري، تنظيم المعارض، وتوفير منصات التشبيك التجاري. (Ait-Ouaret, 2023) (business networking)

في المقابل، لا تعمل هذه الأجهزة بمعزل عن بعضها، بل ضمن منظومة تكاملية (Integrated Ecosystem) تندسّقها وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. تهدف هذه المنظومة إلى ربط المراحل المختلفة للمشروع بدءًا من الفكرة (Ideation) وصولًا إلى التوسّع التجاري (Scaling-up). وتُظهر الدراسات أن تنوّع أجهزة الدعم في الجزائر ساهم في تقليص معدلات فشل المشاريع الناشئة بنسبة 25% خلال الفترة 2020–2024. (Boulahia & Khellaf, 2024) إلا أن التحدي الرئيسي ما يزال يتمثل في ضعف التنسيق المؤسسي ونقص التمويل الموجّه للحاضنات الجامعية مقارنة بالمسرّعات الخاصة.

◆ المحور السابع: الخدمات المقدمة (تكوين، تمويل أولي، مواكبة تسويقية وقانونية)

تقدّم أجهزة الدعم في الجزائر باقة متكاملة من الخدمات (Support Services) تشمل التكوين والتدريب (Training & Capacity Building)، التمويل الأولي (Seed Financing)، المواكبة التسويقية (Marketing Accompaniment)، والدعم القانوني (Legal Support) في مرحلة التأسيس، تقدّم الحاضنات الجامعية برامج تكوين مكثفة في ريادة الأعمال (Entrepreneurship Education) والتسيير المالي، وتوفّر للطلبة المبتكرين فضاءات عمل مشتركة (Co-working Spaces) وتجهيزات رقمية لتطوير النماذج الأولية (Prototypes) على مستوى التمويل، تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) قروضًا بدون فوائد مع فترة سماح تمتد إلى ثلاث سنوات، في حين توفّر المسرّعات الخاصة تمويلًا أوليًا مقابل حصص صغيرة في رأس المال (Equity Participation). أما غرف التجارة فتوفّر خدمات استشارية حول التمويل البنكي وضمان القروض (Loan Guarantees) (Benyoucef, 2023).

من جانب آخر، تشمل المواكبة التسويقية المساعدة في بناء الهوية البصرية (Brand Identity)، تحسين استراتيجية التسويق الرقمي (Digital Marketing Strategy)، والولوج إلى الأسواق المحلية والإقليمية. كما تقدّم الأجهزة دعمًا قانونيًا يشمل التسجيل، صياغة العقود، والامتثال الضريبي (Tax Compliance). وقد أثبتت الدراسات أن المؤسسات التي استفادت من دعم مزدوج (قانوني + تسويقي) حققت معدل بقاء أعلى بنسبة 40% مقارنة بغيرها. (Touati & Djerroud, 2023) هذه المنهجية الشاملة (Holistic Approach) تترجم فلسفة جديدة في دعم المقاولات، قوامها الدمج بين التمويل والمواكبة التقنية والإدارية.

◆ المحور الثامن: شروط الترشح وآليات التقييم

تتعمد أجهزة دعم المقاولات في الجزائر معايير دقيقة للترشح (Eligibility Criteria) وآليات علمية للتقييم (Evaluation Mechanisms). فالمترشح مطالب بتقديم ملف مشروع (Project File) يتضمن فكرة مبتكرة، خطة عمل، دراسة سوق، وفريق عمل متكامل. تقيّم الحاضنات والمسرّعات المشاريع بناءً على مؤشرات مثل القيمة المضافة (Added Value)، الابتكار (Innovation)، وقابلية التوسع (Mokhtar, 2022). كما تأخذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية والاجتماعية (Socio-economic Feasibility) ومدى انسجام المشروع مع أولويات الدولة في القطاعات الاستراتيجية (الزراعة، الطاقات المتجددة، الرقمنة). تُجرى عملية التقييم عادة على ثلاث مراحل: فرز الملفات، مقابلة المقاول (Interview)، ثم عرض المشروع أمام لجنة متخصصة تضم خبراء من القطاعين العام والخاص.

من جانب آخر، وضعت وزارة اقتصاد المعرفة نظامًا وطنيًا لتقييم الأداء يسمى منصة الجزائر للمقاولات الناشئة (Algeria Startup Platform)، يسمح بتتبع تطور المشاريع ومؤشرات نموها. ويتيح هذا النظام تنسيق الجهود بين أجهزة الدعم المختلفة من خلال قاعدة بيانات موحدة (Algeria Venture, 2024). (Centralized Database) وقد ساهمت هذه المنصات الرقمية في تحسين الشفافية وتقليل المحسوبية في منح الدعم بنسبة 35% خلال عام 2023 (Ait-Ouaret, 2023). بذلك أصبحت عملية الاختيار أكثر موضوعية (Objective Selection Process)، مما يضمن تخصيص الموارد للمشاريع ذات الإمكانيات العالية للنمو والتشغيل.

المحور التاسع: دور الشركاء (الجامعات، مؤسسات التمويل، المنظمات غير الحكومية)

تتعمد منظومة دعم المقاولات في الجزائر على شبكة واسعة من الشركاء (Stakeholders) يمثلون ثلاثة أطراف رئيسية: الجامعات (Universities)، المؤسسات التمويلية (Financial Institutions)، والمنظمات غير الحكومية (NGOs). تلعب الجامعات دورًا محوريًا في تحفيز الابتكار من خلال إنشاء حاضنات جامعية (University Incubators) للطلبة لتحويل أفكارهم البحثية إلى مشاريع اقتصادية. بلغ عدد الحاضنات الجامعية أكثر من 124 سنة 2024. (MESRS, 2024) وتُعدّ جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (USTHB) نموذجًا ناجحًا في هذا المجال عبر برنامج "StartUHB" الذي دمج التعليم التطبيقي بالمواكبة المالية.

أما المؤسسات التمويلية مثل البنك الوطني الجزائري (BNA) والصندوق الوطني لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة (FNSE-PME) فتوفّر القروض والدعم المالي بشروط ميسرة، خاصة للمشاريع ذات الأثر التكنولوجي والاجتماعي. (Khellaf & Boulahia, 2023)

في المقابل، تلعب المنظمات غير الحكومية دور الوسيط الاجتماعي (Social Mediator) بين المقاول والإدارة، حيث تقدّم التكوين والمرافقة القانونية والمساعدة في الحصول على التمويلات الدولية. (International Grants) من أبرز هذه المنظمات المنتدى الجزائري لريادة الأعمال (FAE) وجمعية InnoVact، اللتان تربطان المقاولين بالشبكات الدولية. وقد أكدت الدراسات أن الشراكة بين القطاع الأكاديمي والمالي والمجتمع المدني تمثل عاملاً أساسياً في تحقيق استدامة المشاريع الناشئة. (Sustainability of Startups) (Touati & Djerroud, 2023)

المحور العاشر: بناء شبكة دعم محلية ودولية

يمثل بناء شبكة دعم فعالة (Entrepreneurial Network) أحد أهم مؤشرات نجاح المقاولات في الجزائر. فعلى المستوى المحلي، تسهم غرف التجارة والصناعة (CCI) والحاضنات والمسرّعات في خلق بيئة تواصل مستمر بين المقاولين والخبراء والممولين، من خلال فعاليات مثل "Startup Connect" و "Algeria Innovation Week". هذه الشبكات تتيح تبادل الخبرات، الشراكات، والفرص الاستثمارية. (Networking & Partnership Opportunities) أما على المستوى الدولي، فقد بدأت الجزائر منذ 2022 في تشجيع شراكات مع منظمات أجنبية مثل GIZ الألمانية و AFD الفرنسية و UNIDO، بهدف دعم نقل التكنولوجيا (Technology Transfer) وتوسيع أسواق الشركات الجزائرية الناشئة في إفريقيا وأوروبا. (Benyoucef, 2023)

كما أن برنامج **Algeria Tech Bridge** الذي أطلقته وزارة اقتصاد المعرفة سنة 2023 مكن المقاولات الناشئة من الوصول إلى المستثمرين المغتربين (Algerian Diaspora Investors) عبر منصات رقمية. وتشير تقارير رسمية إلى أن أكثر من 200 شركة ناشئة جزائرية استفادت من برامج الشراكة الدولية حتى منتصف 2024. (AAPI, 2024) بناء هذه الشبكات المتعددة المستويات يتيح للمقاول الجزائري تعزيز مكانته في السوق العالمية (Global Market Integration)، وتحقيق ما يُعرف بـ "القيمة الشبكية" (Network Value)، وهي عنصر جوهري في اقتصاد المعرفة الحديث. (Knowledge Economy)